اقتراح قانون يرمي

إلى عدم اعتبار المعلمين المصروفين من المدارس الخاصة منقطعين عن التعليم خلال مهلة سنتين دراسيّتين

المادة الأولى:

خلافاً لأن نص آخر وبصورة استثنائية، لا تعتبر استقالة أو صرف المعلمين والأساتذة في قطاع التعليم الخاص نتيجة الوضع الاقتصادي والمالي المتردي خلال العامين الدراسيين: 2019-2020 و 2020 – 2021، **بمثابة سنوات انقطاع عن التعليم**، على أن يتحقق التواصل بين سنيّ التعليم في احتساب التعويضات في صندوق تعويضات الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، وذلك بعد معاودتهم التعليم، **كما وتستمر استفادتهم من تقديمات الضمان الصحي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

المادة الثانية:

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

إيريان بهادة

ابراهيم الموسوي

علي خياط

الأسباب الموجبة

- لما كان التعليم، كمبدأ من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الحرية الفكرية، مكفولاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الاتفاقية الدولية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الصادرة عام **1966**.

- لما كانت الظروف الاستثنائية، وفق النظرية العامة للقانون الإداري والدستوري، تخلق قواعد استثنائية تؤدي، بشكل أو بآخر، إلى شلل القواعد العامة والقوانين العادية.

- لما كانت البلاد تعاني من ظروف استثنائية، جراء المعطيات الصحية و الاقتصادية، ليس بمقدور الأفراد، في مختلف المجالات، تحملها والعمل بها وفق الانتظام العادي.

- لما كانت البطالة، نتيجة للظروف السالف ذكرها، قد بلغت معدلات مخيفة جداً، وأن من شأن العمل على زيادتها، بصرف المعلمين من المدارس الخاصة، أن يهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي، بسبب الأعباء المالية والاجتماعية الناجمة عنها، لاسيما في ظل تدهور القدرة الشرائية، وانهيار العملة الوطنية، وبالتالي أي قرار سلبي يُراد اتخاذه بحق المعلمين، تحت أي ظرف كان، في المدارس الخاصة من شانه أن يُحرم عائلات لبنانية من قوت يومها.

- لما كانت الدولة، من خلال مجلس النواب، قد عقدت العزم على السير باقتراحات قوانين تدعم موازنات المدارس الخاصة، وتساهم بالتالي بدحض ذريعة الظروف القاهرة التي قد تتسلل خلفها إدارات المدارس الخاصة في صرف المعلمين!

- ولما كان التعليم لا ينهض إلا بجناحيه الرسمي والخاص ولما كان المعلم محور العملية التعليمية.

- لما كان العبث بمصدر أرزاق المعلمين في القطاع التربوي الخاص، قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي وتربوي ليس بمقدور الدولة تحمله.

- ولما كان من المأمول عودة انتظام التدريس في المدارس الخاصة في الأعوام التالية بما يُتيح للمعلمين المصروفين العودة إلى ممارسة رسالتهم، لذلك تقدمنا من مجلسكم الكريم باقتراحنا هذا، آملين إقراره.